

وعقب الجلسة الافتتاحية، تليت عدد من البرقيات، ثم فتح الباب للنقاش لاختيار الصيغة الأفضل لإدارة أعمال المؤتمر، حيث سببت العرفلات الأمنية في تأخر وصول المقررات التي خرجت بها المؤتمرات المناطقية، وبين الاستاذ فخري كريم ان السبب كان هو عرقلة التفتيش للدخول الى قصر المؤتمرات، وابدى الحاضرون اراء متباينة حول الصيغة الممكنة لاستثمار الوقت، وكان الخيار بين ان يتوزع الحاضرون على اللجان المشكلة في القاعات الاخرى، ثم يصار الى توحيد الملاحظات في الجلسة الختامية، او ان يتم مناقشة كل الراء في القاعة

الرئيسية، ويقراً ممثلو المحافظات ارائهم وملاحظاتهم تباعاً. وبعد التصويت تم الاتفاق على الصيغة الثانية. وفي الجلسة الختامية توالى ممثلو المحافظات على المنصة لبدء ملاحظاتهم، وقام ممثل واحد عن المحافظات الكردستانية الثلاث، وابدى في كلمته حرص الكرد على سلامة وحدة العراق، مع التاكيد على اعادة التركيبة السكانية في المناطق الكردستانية وبالذات في كركوك الى وضعها السابق قبل عمليات التهجير القسري، كشرط اساس قبل ان يتم اجراء الإحصاء الذي تستلزمه خطوة الانتخابات الحرة وكتابة الدستور الدائم.

جزء من العراق ولا يمكن لهم ان يكونوا غير ذلك، وهم يدا بيد مع اخوانهم في المحافظات الاخرى من اجل قيام عراق حر ديمقراطي فيدرالي يضمن حقوق الجميع دون استثناء. وعقب السيد فخري كريم رئيس المؤتمر، على كلام ممثل محافظة صلاح الدين بأن اهالي المحافظة اذعانوا بالاستقلالية، في التصرف ازاء القوات المتعددة الجنسيات، التي ستكون البديل عن قوات الاحتلال الحالية. فمن غير الممكن أن تكون هذه القوات خارجة عن نطاق سيطرة او ارادة الحكومة الانتقالية، وهذا انتقاص من السيادة المطلوبة. وقال ممثل محافظة صلاح الدين، ان ابناء هذه المحافظة هم

في دوائر الدولة، ممن كانوا ساعداً ايماً لازلام النظام من دون ان يكونوا منتسبين لحزب البعث، اشار رئيس المؤتمر الى ان هذه القضية تستلزم منا عدم السكوت او اليأس، ويجب علينا من اجل معالجتها ان نعمل بجهد، وان لا نتكل على آخرين، او نطلب المعالجة من منهم، وان ما فعله النظام السابق طوال عقود لا يمكن ان يزول في ايام، ومنها قضايا الفساد الاداري، ومحاسبة القصرين والجرمين، وهذا يتطلب من الجميع جهداً متواصلاً. وخلال ذلك تليت عدد من البرقيات مرسله من الشيخ ثامر الدليمي، وجماعة افكار للفنون

التشكيلية، ونقابة اطباء الاسنان، وعشيرة السدة، والحركة الديمقراطية الاشورية فرع نينوى، ومنظمة الحزب الشيوعي محافظة كربلاء، وجمعية الاقتصاديين العراقيين، غانم الجوارى، الموصل، ومنسق حقوق الانسان في الديوانية خالد شاكر، وبرقية عن عوائل وشيوخ وعشائر مدينة بلد.

علينا ان نتخذ قراراً جريماً بايقاف حمامات الدم والتصفيات الجسدية التي لوثت الوجه السياسي للعراق. وخلال الجدل الحي الذي شارك فيه الكثيرون تم التطرق الى قضايا مختلفة، لعل من ابرزها الاشادة بروح الاخوة العربية الكردية، في السعي نحو الاهداف الوطنية المشتركة. وبعد قراءة البيان الختامي، تم الاتفاق على الصيغة النهائية للمقررات، وأشار السيد رئيس المؤتمر الى ان هذه المقررات الختامية هي حصيله جهود مضمنية وطويلة شارك فيها ما يقارب الالف وخمسمائة شخصية عراقية من مختلف

المحافظات، خلال المؤتمرات المناطقية، وهي تمثل جهداً عراقياً مهماً، سيطلع عليه ممثل الامين العام للامم المتحدة السيد الأخضر الابراهيمي ويأخذ ما فيه بعين الاعتبار، وكل الملاحظات التي قيلت في الجلسة الختامية، ستدرج مهما كانت صغيرة، في اوراق المؤتمر. وقال السيد رئيس المؤتمر ان هذه المقررات ستكون ايضاً امام الحكومة الانتقالية المقبلة، وسيصار الى تشكيل لجنة متابعة من المؤتمر نفسه، تتكون من عدد من الشخصيات والوجهاء ورجال الثقافة، من اجل تفعيل عمل هذه المقررات ووضعها موضع التنفيذ.



يقبل العراق اليوم على مرحلة مهمة من مراحل استعادة السيادة وإعادة البناء بعد ان اجتاز عاماً صعباً للغاية لكنه حقق عدداً من الخطوات المهمة. لقد واجهتنا خلال العام الماضي معوقات كبيرة كانت على راسها محاولات تخريب وزرع الفتنة إلا ان الحس الوطني و ارادة وتصميم العراقيين على الوحدة فوت على المخربين تحقيق اهدافهم. المرحلة الجديدة... مرحلة السيادة.. ونقل السلطة، فيها الكثير من التحديات منها: احباط محاولات اشاعة الرعب والفضوى من خلال استهداف القيادات الدينية والسياسية في المجتمع. ومنها تنشيط الاقتصاد وبعث الحيوية في قطاعاته الانتاجية، ومنها بناء وحدة وطنية حقيقية تصمد امام التآمر والكيد. نحن لا نتوقع ان تتوقف محاولات تخريب العراق وعلى أكثر من صعيد ولايد من قبل الجميع في مدى تحقيقها

مواجهة ذلك بالحزم والحكمة وبمقدار كبير من الصبر. ان رصيدنا الاكبر هو في شعبنا فعلياً بذل الجهود لتوحيد الصف وفق برنامج سياسي مرحلي مشترك ان توجهات القوى السياسية قد تختلف ولكننا لا بد من ان نكون متفقين على تحقيق القضايا الرئيسية الازمة لانجاز مهمات المرحلة الانتقالية. وشعارنا بناء العراق للعراقيين. ان الضرورة تقتضي خطاباً سياسياً واضحاً يتناغم مع مشاعر الناس وبرنامج تلقي عليه القوى السياسية التي سلتشركت في انجاز مهمات المرحلة الانتقالية. ان القضايا الأمنية متعددة وخطرة ولايد لها من دراسة عميقة وواقعية في كيفية التعامل معها والتميز في طبيعة كل قضية منها. ان الصيغة التي اعطيت للحكومة المقبلة هي الكفاءة والنزاهة وسوف تحاكم من قبل الجميع في مدى تحقيقها

لهاتين الصفتين ان تحقيق المشاركة السياسية الواسعة لكل ابناء الوطن امر لايد منه لكي تتعزز الثقة ولكي تبني الديمقراطية على اساس صحيحة. ان بناء مؤسسات المجتمع المدني احدى الضرورات الاساس في البناء الديمقراطي لكي تتضامن جهود المجتمع مع جهود الدولة. اذ لا يمكن ان تكون هناك ديمقراطية من دون مؤسسات مجتمع مدني. احدى الضرورات الاساس في البناء الديمقراطي لكي تتضامن جهود المجتمع مع جهود الدولة. اذ لا يمكن ان تكون هناك ديمقراطية من دون مؤسسات مجتمع مدني. احدى الضرورات الاساس في البناء الديمقراطي لكي تتضامن جهود المجتمع مع جهود الدولة. اذ لا يمكن ان تكون هناك ديمقراطية من دون مؤسسات مجتمع مدني.

وإدراكنا منا لسؤوليتنا كمواطنات يتمتعن بكفالة القانون للحقوق والواجبات، فقد عبرنا عن وجهات نظرنا عبر المؤتمرات والندوات والاعتصامات، وفي اللقاءات مع القيادات السياسية العراقية، ومع سلطات الاحتلال والأمم المتحدة والمنظمات الدولية، في ان يكون للنساء دور فعال في مراكز صنع القرار، ولاسيما ونحن نشكل الأغلبية من نفوس العراقي، وتتجاوز حجم مشاركتنا في الحياة الاقتصادية أكثر من ٤٠ بالمائة. ومن جهة نظرنا فإن إنهاء الاحتلال ونيل سيادتنا الوطنية، وبناء دولة الحق والعدالة والديمقراطية والمجتمع المدني، لا يمكن انجازها بدون اإسهام طاقات النساء الإيجابية في هذه العملية.

الوضع الأمني وما يرافقه من مظاهر العنف المسلح والإرهاب بشكله الجديد من تفخيخ وتفجيرات هائلة مترافقة مع مسلسل الاغتيالات والجريمة المنظمة ونشر الرعب بين صفوف شعبنا، الأمر الذي يهدد مصلحة شعبنا في التحرر من الاحتلال وتحقيق السيادة الوطنية. وبمزيد من الأسى والألم نعزي اختنا الفاضلة سلامة الخفاحي عضو مجلس الحكم بمصاها المفعج ندعوها بالبرص الجميل ونشد على يديها بنجاحها من محاولة الاغتيال الأثيمة التي تعرضت لها بالأمس.

المواطنة العراقية التي تستوعب كل اطياف شعبنا وبدون تمييز أو تفرقة. وبصدد مشاركة النساء في مواقع السلطة السياسية، فإننا نعر عن اعتقادنا وتصميمنا على ضرورة أن يتم التمثيل النسوي بنسبة لا تقل عن ٤٠ بالمائة في كل هيئات الدولة الجديدة، بما فيها رئاسة الدولة والحكومة الانتقالية وفي المجلس الوطني العام وفي جميع اللجان والهيئات المسؤولة عن الإشراف على الانتخابات المقبلة وفي صياغة الدستور والقوانين من اجل تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في العراق.

أطياف المجتمع العراقي بعيداً عن الخاصصة الطائفية والذهبية. ومن أجل تطوير الواقع الاجتماعي والديمقراطي، فإننا بأمس الحاجة لتشكيل مجلس الدولة العراقية، وليس تخصيص وزارة معينة أو لجنة وطنية، لأهميته في رسم الاستراتيجية الوطنية لناهضة للتميز ضد المرأة ومن أجل النهوض بوضع المرأة والية إدماجها في الحياة العامة، تطبيقاً لمواثيق الأمم المتحدة، بالأخص اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتعقيباً على ما ذكره السيد السفير الأخضر الإبراهيمي وكنت أود ان يسمعننا فإننا لن نطالب كنساء بتسوية احسن مما حصل في السابق وإنما نطالب بمشاركة منصفة وفعالة وهي أحد الأركان الأساسية لإرساء السلم الاجتماعي واليات الديمقراطية والعدالة في عراقنا الحبيب.

اتقدم بجزيل الشكر والامنتان لهئية رئاسة المجلس العراقي لسلام والتضامن لدعوتنا لحضور هذا المؤتمر الذي يقام تحت رعايته وبحضور هذا الجمع الطيب من بنات وابناء عراقنا الحبيب لنناقشة قضية سالفة الخطورة بالنسبة لنا جميعاً ابناء هذا البلد الواحد الا وهي السيادة والديمقراطية والعملية السياسية الفاعلة لبناء العراق الديمقراطي. ايها الاخوان والاخوة اعزائي الحضور اننا نقف اليوم امام لحظة فاصلة في تاريخنا، لحظة لنصارع فيها من اجل استعادة السيادة الكاملة، والغير منقوصة، لحظة نصارع فيها من اجل العزة والكرامة والسلم والتضامن من جميع ابناء الشعب الواحد رجالاً ونساء.

الكفاء قادرين على تلبية واجبههم الوظيفي اتجاه المواطنة الحقيقية لبناء وطن جديد يشعر فيه الانسان العراقي ان حقوقه محفوظة ومصانه دون تميز قومي او طائفي او تمييز على اساس الجنس. بكلام آخر دون تميز بين رجل وامرأة اعزائي الامرأة التي اتحدت عنها ليست فئة مستقلة مضافة الى المجتمع بل هي جزء لا يتجزأ منه وهي جزء من هذا الانسان، وهي تشكل عملياً اكثر من نصف المجتمع، وكيف نعمل على بناء العراق الديمقراطي وكرر الديمقراطي ونتجاهل المرأة الازفيه؟ اعزائي ان الازدهار لا يحصل اذا بقي ما يناهز نصف المجتمع عال على بل انه من السمات اليوم ان تدعى المرأة للمشاركة في الحياة العملية على كل المستويات وفي كل اليادين وعلى راسها العملية السياسية.

المؤتمر الكريم ان يتبنى في توصياته اذا ما اراد بصدق مشاركة فاعلة للمرأة في عملية البناء الديمقراطي ان يتبنى التوصيات التالية التي تؤكد على مشاركة المرأة العراقية من اعلى الهرم الاداري للدولة العراقية الجديدة بان يطلب بقوة تعيين امرأة كقوة كئناثب لرئيس الجمهورية وامرأة النائب لرئيس الوزراء وان يطلب ويؤكد على ضرورة تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ في المجلس الوطني المؤقت وفي كل اللجان التي تشكل لكفالة الدستور العراقي الجديد والتي ان قيام مجتمع ينعم بالصحة والعاافية يستند الى القيم الديمقراطية الحقيقية واحترام الانسان وحقوقه وكرامته ان يتحقق ان لم يؤخذ المرأة في الاعتبار كأحد عناصر التنمية

المؤسسات الدستورية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تصدر هذه القرارات.. وهذه المشاركة في صنع القرار السياسي لا تقتصر على المجالس النيابية انما تشمل سائر الوظائف التي تساهم في تشكيل المجتمع. اعزائي سوف يظل التحيز ضد المرأة علامة فارقة بين التقدم والتخلف.. بين المواطنة الكاملة والمواطنة الناقصة.. بين المفهوم الموضوعي للمشاركة الحقيقية والمفهوم المغلوط للمشاركة الشكلية.

والقوة الواسعة وشبح الإعدام الذي يلاحق ابناء شعبنا المناضلين الشرفاء، هل نسينا القتل الجماعي والمقابر الجماعية؟ هل نسينا مآسي الشعب الكردي والأقبال؟ هل نسينا حلجية؟ هل نسينا حرب الإبادة مع الجارة إيران؟ هل نسينا غزو الدولة الشقيقة الكويت؟ هل نسينا حرب الخليج الثانية هل نسينا التدمير الكامل لبلادنا في الحرب الدائرة لحد الآن؟ وهل نسينا الأسباب التي دعت إليها؟ وهل انتهى المشهد الدامي؟ نحن اليوم في قلب المحنة وعلينا من نستحضر كل ذلك ليس من أجل الانتقام وإنما من أجل القضاء على البطالة من أجل توفير الخدمات لأبنائنا شعبنا من أجل دحر الإرهاب. نحن الآن بلا دولة بلا قانون بلا اقتصاد بلا إرادة وطنية وبلا كرامة

والقوة الواسعة وشبح الإعدام الذي يلاحق ابناء شعبنا المناضلين الشرفاء، هل نسينا القتل الجماعي والمقابر الجماعية؟ هل نسينا مآسي الشعب الكردي والأقبال؟ هل نسينا حلجية؟ هل نسينا حرب الإبادة مع الجارة إيران؟ هل نسينا غزو الدولة الشقيقة الكويت؟ هل نسينا حرب الخليج الثانية هل نسينا التدمير الكامل لبلادنا في الحرب الدائرة لحد الآن؟ وهل نسينا الأسباب التي دعت إليها؟ وهل انتهى المشهد الدامي؟ نحن اليوم في قلب المحنة وعلينا من نستحضر كل ذلك ليس من أجل الانتقام وإنما من أجل القضاء على البطالة من أجل توفير الخدمات لأبنائنا شعبنا من أجل دحر الإرهاب. نحن الآن بلا دولة بلا قانون بلا اقتصاد بلا إرادة وطنية وبلا كرامة

اضرت أيضاً الشعور الوطني والحرص الوطني والكفاءة والنزاهة والإخلاص هي المعيار الذي يصلح للقبول. برغم كل ذلك توجد فرصة للدفاع عن الحرية وعن الديمقراطية وعن الاستقلال وعن الحياة. تأكيدا على ما قلته في المؤتمر السابق نفخر بأننا ديمقراطيون لا ننتمي إلى طائفة أو عرق أو مذهب ننتمي للشعب العراقي ننتمي للإنسانية وليس غير ذلك نمتلك السراي والموقف المستقل ولن ننسى الموقف الطيبة من الأصدقاء ولن نخلى عن قيمنا وأخلاقنا وهذا ما نفعله ونعمل عليه وشكراً. رحيم أبو جري الساعدي ٢٠٠٤

ان العمل على اقرار حق المرأة بتمثيل عادل في المناصب العليا والمناصب القيادية وعضوية التجمعات العامة المختلفة عملاً بمبدأ تكافؤ الفرص. واخيراً وليس آخراً اطلب من القيادات الحزبية الموجودة بحضور اعطاء الفرص لنساءهم المنتسبين للاحزاب السياسية ان يكونوا اعضاء للمكتب السياسي اي بمعنى آخر ان يشاركوا بصنع القرار السياسي لحزبهم مع التقدير.

المؤتمر الكريم ان يتبنى في توصياته اذا ما اراد بصدق مشاركة فاعلة للمرأة في عملية البناء الديمقراطي ان يتبنى التوصيات التالية التي تؤكد على مشاركة المرأة العراقية من اعلى الهرم الاداري للدولة العراقية الجديدة بان يطلب بقوة تعيين امرأة كقوة كئناثب لرئيس الجمهورية وامرأة النائب لرئيس الوزراء وان يطلب ويؤكد على ضرورة تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ في المجلس الوطني المؤقت وفي كل اللجان التي تشكل لكفالة الدستور العراقي الجديد والتي ان قيام مجتمع ينعم بالصحة والعاافية يستند الى القيم الديمقراطية الحقيقية واحترام الانسان وحقوقه وكرامته ان يتحقق ان لم يؤخذ المرأة في الاعتبار كأحد عناصر التنمية

المؤسسات الدستورية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تصدر هذه القرارات.. وهذه المشاركة في صنع القرار السياسي لا تقتصر على المجالس النيابية انما تشمل سائر الوظائف التي تساهم في تشكيل المجتمع. اعزائي سوف يظل التحيز ضد المرأة علامة فارقة بين التقدم والتخلف.. بين المواطنة الكاملة والمواطنة الناقصة.. بين المفهوم الموضوعي للمشاركة الحقيقية والمفهوم المغلوط للمشاركة الشكلية.

والقوة الواسعة وشبح الإعدام الذي يلاحق ابناء شعبنا المناضلين الشرفاء، هل نسينا القتل الجماعي والمقابر الجماعية؟ هل نسينا مآسي الشعب الكردي والأقبال؟ هل نسينا حلجية؟ هل نسينا حرب الإبادة مع الجارة إيران؟ هل نسينا غزو الدولة الشقيقة الكويت؟ هل نسينا حرب الخليج الثانية هل نسينا التدمير الكامل لبلادنا في الحرب الدائرة لحد الآن؟ وهل نسينا الأسباب التي دعت إليها؟ وهل انتهى المشهد الدامي؟ نحن اليوم في قلب المحنة وعلينا من نستحضر كل ذلك ليس من أجل الانتقام وإنما من أجل القضاء على البطالة من أجل توفير الخدمات لأبنائنا شعبنا من أجل دحر الإرهاب. نحن الآن بلا دولة بلا قانون بلا اقتصاد بلا إرادة وطنية وبلا كرامة

المواطنة العراقية التي تستوعب كل اطياف شعبنا وبدون تمييز أو تفرقة. وبصدد مشاركة النساء في مواقع السلطة السياسية، فإننا نعر عن اعتقادنا وتصميمنا على ضرورة أن يتم التمثيل النسوي بنسبة لا تقل عن ٤٠ بالمائة في كل هيئات الدولة الجديدة، بما فيها رئاسة الدولة والحكومة الانتقالية وفي المجلس الوطني العام وفي جميع اللجان والهيئات المسؤولة عن الإشراف على الانتخابات المقبلة وفي صياغة الدستور والقوانين من اجل تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في العراق.

أطياف المجتمع العراقي بعيداً عن الخاصصة الطائفية والذهبية. ومن أجل تطوير الواقع الاجتماعي والديمقراطي، فإننا بأمس الحاجة لتشكيل مجلس الدولة العراقية، وليس تخصيص وزارة معينة أو لجنة وطنية، لأهميته في رسم الاستراتيجية الوطنية لناهضة للتميز ضد المرأة ومن أجل النهوض بوضع المرأة والية إدماجها في الحياة العامة، تطبيقاً لمواثيق الأمم المتحدة، بالأخص اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتعقيباً على ما ذكره السيد السفير الأخضر الإبراهيمي وكنت أود ان يسمعننا فإننا لن نطالب كنساء بتسوية احسن مما حصل في السابق وإنما نطالب بمشاركة منصفة وفعالة وهي أحد الأركان الأساسية لإرساء السلم الاجتماعي واليات الديمقراطية والعدالة في عراقنا الحبيب.

